ما اشار اليه المص وحاصله ان العلم العقلى كلى والاحساسى جزئى ولما لم يكن
له سبحانه حواس امتنع تعلق العلم بها الا على الوجه الاول ولا يلزم منه عدم
كون الجزئيات المادية معلومة كما هى بل هى منكشفة الا كما هى مانعة عن
الشركة وانكان مبداء انكشافها غير مانع بالنظر الى نفسه فالعلم كلى والمعلوم
متشخص من حيث الشخصية فلا يرد عليهم التكفير والمحاذير المذكورة لكن بقى
التشنيع بانكار صفتى السمع والبصر ومنها ما اشار اليه العارف السامى
عبد الرحمن الجامى من انه سبحانه لما لم يكن زمانيا فيجب ان يكون صفاته ايضا
كذلك فالصورة العلمية كلها بريئة عن الزمان حاضرة عنده تعالى وهى علم
زيد ان المتولد فى زمان كذا الباقى الى زمان كذا وهذا النحو من العلم غير
متغير وانكانت المعلومات متغيرة بتنوعها فى افق التغير وهذا معنى قولهم
انه سبحانه يعلم الجزئيات على وجه كلى وحاصله على ما ظن هذا العبد
ان الكلى قد يطلق على المجرد من الزمان والمكان كما يقال لعالم العقول كليات
وكما يسمى افلاطون مثله كليات وهو المراد ههنا ولا يرد قولهم الجزئيات المادية
لا يعلم كما هى الا بالحواس ينافى ذلك لان المراد علمها من حيث يتغير ويتبدل
لا يكون الا بالحواس وهذا توجيه والله اعلم بالصواب بمراد عباده والجزئى
لا يكون كاسبا ولا مكتسبا لان الاحساس كاف فى ادراكه ويقال الجزئى
لكل مندرج تحت كلى اعم ويخص بالاضافى كما يخص الاول بالحقيقى ولما
لم يكن للمنطقى شغل بالجزئيات خص البحث بالكليات وشرع فيه فقال
الكليات ان تصادقا كليا ما يتعقل منهما موجبتان كليتان مطلقتان عامتان
ليدخل نحو النايم والمستيقظ فمتساويان والا فان تفارقا اى انفرد كل منهما بان يصدق
احدهما بدون الاخر فمتباينان كالانسان والفرس وان كان الانتراق كليا من الجانبين بان يصدق سالبتان

كليتان

كليتان دائمتان فاعم واخص من وجه او كان الافتراق جزئيا من جانب واحد
اى يصدق فى موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من
الاخر فمتباينتان وان كان الافتراق جزئيا من الجانبين بان يصدق موجبة
مطلقة عامة جزئية وسالبتان جزئيتان دائمتان فاعم واخص مطلقا
وهذا الحصر منقوض بالكليات التى لا يصدق فى نفس الامر على موجود او
معدوم كمفهوم ضرورى الطرفين وشريك البارى والمفهوم الذى
وجوده وعدمه مستلزم للمحال والجواب بتخصيص المقسم بما له صدق
على الافراد فى نفس الامر وقد يجاب بالارادة من التصادق والتفارق
الغير التبين ثم علم ان نقيض كل شىء رفعه وهذا فاسد لما ستحقق من
ان نقيض الرفع مرفوعه والصواب ما قال السيد المحقق قدس سره
رفع كل شىء نقيضه فنقيض المتساويين متساويان والا لتفارقا
الصدق فيصدق احدهما بدون آخر فيصدق مع عين الاخر لاستحالة
ارتفاع النقيضين فلا يصدق عين ذلك النقيضين لاستحالة اجتماع
النقيضين فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف و
ههنا شك قوى وهو ان الملازمة ممنوعة لان نقيض التصادق رفعه
لا صدق التفارق وربما يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له اصلا فى
نفس الامر كنقائض المفهومات الشاملة لكل مفهوم فيصدق الاول
اى عدم التصادق دون الثانى اى التفارق لانه عدم صدق الاخر وقد
يجاب بان مرجع التساوى الى عقدين غير بتين فنقول لو فرض صدق
احد نقيضى المتساويين على شىء ولم يصدق النقيض الاخر يصدق عينه
الاخر الدليل وفيه نظر لجواز كون صدق احد النقيضين على شىء محالا

Copyright © King Saud University